

النشرة

حزيران - تموز ٢٠٠٨

في هذا العدد

- كلمة الرئيس
- التخطيط والبرمجة
- المشاريع
- معلومات متفرقة
- موضوع الساعة
- بأقلامهم



فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان مستقبلاً رئيس المجلس المهندس نبيل الجسر، ونائبي الرئيس المهندس ياسر بري والدكتور الآن قرداحي، والأمين العام المهندس غازي حداد.

في عددها الخامس تستعرض النشرة جملة الإنجازات والنشاطات التي قام بها مجلس الإنماء والإعمار خلال الشهرين المنصرمين. كما تتطرق في فقرة "موضوع الساعة" إلى مسألة غاية في الأهمية هي "حماية البيئة". وملف البيئة واحد من جملة الملفات الحيوية التي يتولاها المجلس. وسنعالج في هذا العدد موضوع "الصرف الصحي" والمشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ، في إطاره، على أن يستكمل هذا الموضوع في العدد القادم.

وفي إطار اعتماد مبدأ إعلام المواطن بطبيعة الأشغال الجاري تنفيذها، سيلاحظ القارئ أن المجلس تابع زيارته الميدانية لتفقد مشاريع تطوير البنى التحتية الجاري تنفيذها في بيروت الإدارية. فبعد الجولة التي قمنا بها في منطقة الأشرفية، تفقدنا في ٢٨ نيسان الفائت سير العمل في مشروع الواجهة البحرية والبنى التحتية في كورنيش المزرعة. وقد شاركنا في هذه الجولة الميدانية ممثلو مختلف وسائل الإعلام واطلعوا مباشرة على تقدم العمل في مختلف أقسام المشروع.

وبالرغم من الأحداث الأليمة التي عاشتها العاصمة مطلع شهر أيار، استأنفت ورش العمل وتيرتها السابقة في بيروت الكبرى بعد أن تأثرت جزئياً جراء هذه الأحداث. وقد انعكس الانفراج الأمني الذي شهدته البلاد حركة استقطاب اقتصادي تمثلت بمعارض ومؤتمرات. فقد شارك المجلس في "معرض إعادة إعمار لبنان ٢٠٠٨" بين ٣ و ٧ حزيران في مجمع البيال بجناح عرض فيه نماذج عن مشاريعه المنجزة وقيد الإنجاز. ولم يغيب المجلس عن تظاهرة اقتصادية عربية مميزة هي المؤتمر الثاني عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب. فشارك بورقة عمل في جلسة الاستثمار في لبنان. كما كانت له كلمة في حفل دعا إليه وزير التربية والتعليم العالي الدكتور خالد قباني في ٢٣/٦/٢٠٠٨، خلال حفل إطلاق كتاب "التربية إنماء وإعماراً".

تنمية الموارد البشرية هي جزء أساسي من مهام المجلس، لذا، بمقدور القارئ أن يتتبع في هذا العدد مختلف الإنجازات والنشاطات التي يقوم بها المجلس في هذا الإطار. وبذلك يحسن القول إن المجلس يتجه أكثر فأكثر إلى الموازنة بين العمل الإعماري وبين النشاطات التنموية على اختلاف أوجهها. فالمساران يصبان في محصلة الأمر في خانة تقدم المجتمع وتوفير خدمات عصرية لأبنائه، وذلك بتطبيق مبدأ الإنماء المتوازن لا بين المناطق فحسب، بل من خلال تكامل مكوني الإعمار والتنمية على حدّ سواء.



المهندس نبيل الجسر

٢ - صندوق البيئة يمّول ١٨ مشروعاً بيئياً

أنهى صندوق البيئة عملية تقييم ٨٨ اقتراحاً لمشاريع محلية تقدّم بها الفرقاء المعنيون بالأجندة البيئية في لبنان. وقد تمّ تقييم اقتراحات المشاريع على ثلاث مراحل، استوفى ٥٤ مشروعاً في المرحلة الأولى الشروط المعلنة من قبل الصندوق، وفي المرحلة الثانية تمّت دراسة اقتراحات هذه المشاريع من الناحية التقنية من قبل خبراء مستقلين تأهل بنتيجتها ٢٩ مشروعاً للمرحلة الثالثة. تضمّنت هذه المرحلة زيارات ميدانية قام بها فريق من الخبراء لكافة هذه المشاريع وقد تمّ اختيار ١٨ مشروعاً نال كل منها أفضل النتائج في التقييمين التقني والميداني، على أن تستكمل ملفات هذه المشاريع تمهيدا للبدء بتنفيذها.

يساهم الصندوق بتمويل ما قيمته ٢,٥ مليون يورو لهذه المشاريع ستقدم على شكل هبات. وبناءً على التجارب الملحوظة من قبل هيئات المجتمع المدني والمجالس البلدية ومؤسسات القطاع الخاص مع أهداف الصندوق، وسعيها للاستفادة من خبراتها، يحتمل أن توافق حكومة ألمانيا الاتحادية على توفير تمويل إضافي لدعم المزيد من المشاريع البيئية التي سيعلن عنها في حينه.

يهدف البعض من هذه المشاريع إلى إعادة تأهيل الأراضي والغابات والمناطق المحمية المتضررة جرّاء حرب تموز ٢٠٠٦ وإلى تطبيق تدابير بيئية في المواقع التي تتم إعادة إعمارها بعد الحرب. كما أن هناك مشاريع تسعى إلى تشجيع استثمارات بيئية ذات منافع اقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل الوقاية من التلوث عبر الإنتاج الأنظف واعتماد تدابير موفرة للطاقة.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن رقعة هذه المشاريع تشمل كافة المناطق اللبنانية، وهي موزعة على الشكل التالي:

عنوان المشروع	الجهة المقدمة باقتراح المشروع
إعادة تأهيل إنارة الطرق المتضررة جرّاء الحرب بالطاقة الشمسية	اتحاد بلديات جبل عامل
تأهيل الغابات المتضررة من الحرب ومطر الردميات في الطيبة	بلدية الطيبة
معالجة نفايات المسالخ في الهرمل	بلدية الهرمل
معالجة زيبار الزيتون في حاصبيا	بلدية حاصبيا
تطبيق تدابير بيئية في معمل تدوير النفايات في عيترون المتضرر جرّاء الحرب	بلدية عيترون



إعادة تأهيل الزراعة العضوية المتضررة جرّاء الحرب في منطقة بنت جبيل	جامعة الروح القدس - الكسليك (كلية الزراعة)
تعزيز النشاطات الاقتصادية للحفاظ على محمية أرز الشوف	جمعية أرز الشوف (ACS)
اعتماد الإنتاج الأنظف في قطاع الصناعات الكيماوية في لبنان	جمعية الصناعيين في لبنان (ALI)
تأهيل الغابات المتضررة جرّاء الحرب في يحر الشقيف	الجمعية اللبنانية للتكنولوجيا الملائمة (LATA)
دعم الزراعة العضوية في دير الأحمر	الجمعية النسائية في دير الأحمر (WADA)
دعم الزراعة المستدامة في حمى كفرزبد	جمعية حماية الطبيعة في لبنان (SPNL)
تأهيل الغابات المتضررة جرّاء الحرب والوقاية من الحرائق في جنوب لبنان	جمعية حماية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC)
تعزيز النشاطات الاقتصادية للحفاظ على محمية جزر النخيل	جمعية لجنة حماية البيئة (EPC)
تعزيز النشاطات الاقتصادية للحفاظ على منطقة الأرز	جمعية لجنة حماية البيئة في بشري
اعتماد تدابير لتوفير الطاقة في ٣ شركات خاصة	شركة الاستشاريون الوطنيون في الطاقة (NEC)
إنتاج الطاقة النظيفة في معمل سولارنت	شركة سولارنت (Solarnet)
تطبيق تدابير بيئية في معمل تدوير نفايات مسلخ بيروت	شركة سيدر للبيئة (Cedar Environmental)
تأهيل المشاتل المتضررة جرّاء الحرب لإعادة التشجير والاستعمال المستدام للغابات في جنوب لبنان	وزارة الزراعة

ونشير في هذا المجال إلى أن صندوق البيئة هو مشروع يتم تمويله من قبل حكومة ألمانيا الاتحادية عبر الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ). وتتولى كل من وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار مهمة تنسيق مشاريعه. يرمي هذا المشروع، من جهة، إلى الحد من المخاطر البيئية والارتدادات الاقتصادية السلبية الناجمة عن حرب تموز ٢٠٠٦ في لبنان، وذلك من خلال دعم المشاريع المحلية التي تعالج المشاكل البيئية الناجمة عن هذه الحرب. كما يهدف المشروع، من جهة أخرى، وبصرف النظر عن أضرار الحرب، إلى تحفيز قيام مبادرات للوقاية من التلوث البيئي تعود بمنافع اقتصادية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد قامت الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) بالتعاون مع المجموعة الاستشارية الألمانية (GFA) وشركة الأرض اللبنانية (ELARD) لتقديم المساعدة الفنية لدعم إدارة وتنفيذ هذا المشروع.



٢ - المشروع القطاعي الوطني حول النوع الاجتماعي الجندر ينظم ورشة عمل للإعلاميين:

بمعطيات تساعدهم في كتابة مواضيعهم.
* التركيز على الإعلام المرئي كونه الأكثر انتشاراً.
* تسليط الضوء على تجارب نسائية ناجحة وتجارب النساء المعنّفات.
* تفعيل دور القانون وتفعيل الثقافة القانونية لدى كل من الإعلامي والإعلامية.
* التشديد على أهمية التثقيف القانوني لدى العاملين في الإعلام.

نتج عن هذه الورشة عدة إقتراحات من قبل المشاركين حول السبل الآيلة لتفعيل حضور النساء في الإعلام بما يتناسب والعدالة الإجتماعية أبرزها:
* تفعيل ورش العمل للإعلاميين نساءً ورجالاً.
* مساهمة المرأة في تحقيق السلم الإجتماعي .
* التواصل بين الجهات البحثية والجمعيات لمذ الإعلاميين والإعلاميات

تقوم مؤسسة الحريري بتنفيذ المشروع القطاعي الوطني حول النوع الاجتماعي الجندر بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار وتمويل من البنك الدولي وذلك ضمن إطار مشروع التنمية الاجتماعية. وقد اعتمد المشروع محورين هما: القانون والإعلام بحيث يشكل هذان المحوران المدخل الأساسي لأي تغيير على مستوى أوضاع المرأة اللبنانية، والمساهمة في تصحيح الخلل الذي يعتري نصوصنا القانونية المجحفة بحقها ودفع القوانين باتجاه مواكبة احتياجاتها، مما قد ينعكس إيجاباً على صورة المرأة في الإعلام وصولاً إلى تحقيق مشاركتها الفعلية في المجتمع ومساهمتها للنهوض به.

وضمن هذا السياق، أقامت مؤسسة الحريري بتاريخ ١٦ و ١٧ نيسان ٢٠٠٨، ورشة عمل تهدف إلى تمكين المرأة في حقل الإعلام والقانون من خلال إدراج مفهوم "الجندر" في منهجية العمل الإعلامي وإلى تشكيل شبكة تضم ممثلين عن الجهات الرسمية والمجتمع الأهلي والعاملين في الحقلين الإعلامي والقانوني، بحيث تشكل هذه الشبكة لاحقاً النواة الأساسية لمشروع المرصد الإعلامي والقانوني الذي سيكون الأداة الأساسية لاستدامة المشروع الحالي .



ورشة عمل للإعلاميين حول مفهوم الجندر



وخطوط النقل العامة ولمعرفة حاجة لبنان للطاقة الكهربائية في السنوات المقبلة بهدف زيادة قدرات المنشآت الكهربائية لخدمة المشتركين الحاليين وللإجابة إلى طلبات المشتركين الجدد خلال السنوات المقبلة.

ج- هناك أيضاً مشروع لتوسيع شبكة النقل العامة وخاصة في منطقة الجنوب خطوط ومحطات رئيسية توتر ٦٦ ك ف وهذا المشروع قيد التلزم بتمويل إيراني-لبناني ويستغرق تنفيذه حوالي سنتين.

د- كما أن هناك مشروع تحسين التيار الكهربائي في منطقة عكار بمنحة من دولة الكويت وهو قيد التلزم.

هـ- مشروع الربط السداسي قيد التنفيذ: ومن أهم المشاريع التي ينفذها المجلس حالياً مشروع الانضمام لدول الربط السداسي الكهربائي. وهذا المشروع يقضي بربط شبكة الكهرباء اللبنانية مع شبكة الكهرباء السورية من محطة كسارة في البقاع إلى الحدود اللبنانية السورية الأمر الذي سيمكن لبنان من تبادل الطاقة الكهربائية مع سوريا وباقي دول الربط السداسي مصر - العراق - الأردن - تركيا على التوتر ٤٠٠ ك. ف. أنجز الخط الهوائي، وأشغال محطة كسارة شارفت على الانتهاء.

١ - قطاع الكهرباء

دخل هذا القطاع مرحلتي التأهيل والإنماء:

١- مشاريع التأهيل:

بين العامين ١٩٩٤ و١٩٩٦، نفذ مجلس الإنماء والإعمار عدة مشاريع لتأهيل قطاع الكهرباء في لبنان. جرى العمل على تأهيل جميع معامل الإنتاج وخطوط النقل المطمورة والهوائية ومحطات التحويل الرئيسية وشبكات التوزيع ومحطات التوتر المتوسط والمنخفض التي تغذي المناطق بالطاقة الكهربائية.

بعد انتهاء مرحلة التأهيل هذه، أي منذ العام ١٩٩٦، استعادت منشآت نقل وتحويل الطاقة الكهربائية في لبنان قدراتها على تأمين الطاقة وتوزيعها على المستهلكين، الأبنية الخاصة والعامة، القطاع التجاري، القطاع الصناعي، دون انقطاع أي ٢٤/٢٤ في بيروت، وارتفعت ساعات التغذية في معظم المناطق اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، أصبح لهذه المنشآت القدرة على توزيع الطاقة الكهربائية على عدد كبير من المشتركين الجدد.

٢- المشاريع الانمائية، تنفيذ منشآت جديدة:

بعد مرحلة التأهيل لهذا القطاع، دخل لبنان في مرحلة الإنماء حيث قام المجلس بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٨ بتنفيذ عدة مشاريع إنمائية في قطاع الكهرباء منها إنشاء معملين حديثين في الزهراني ودير عمار لإنتاج الطاقة الكهربائية حيث تبلغ قدرتهما الإجمالية حوالي ٩٠٠ ميغاواط و٧ محطات تحويل كهرباء رئيسية في

مناطق عدة: الحرج ورأس بيروت والمكلس وعرمون وحالات وصور وكسارة، وشبكة نقل توتر ٢٢٠ ك ف تربط هذين المعملين بهذه المحطات وبالشبكة القديمة.

ومن المتوقع الانتهاء من هذه المرحلة خلال عدة أشهر وذلك عند استكمال تنفيذ شبكة النقل بتوتر ٢٢٠ ك ف، إن لم يكن هناك مستجدات تمنع ذلك.

٣- الصعوبات:

خلال السنوات الأخيرة، تعرض هذا القطاع الى عوائق وخسائر كبيرة نتيجة العدوان الإسرائيلي المتكرر على منشآته:

* في أيار ٢٠٠٠ عدوان على معمل الإنتاج في دير عمار وعلى محطة بصاليم.

* في شباط ٢٠٠٠ عدوان على محطات بعلمك والجمهور ودير نبوح.

* في حزيران ١٩٩٩ عدوان على محطتي بصاليم والجمهور.

* في سنة ١٩٩٦ عدوان على محطتي بصاليم والجمهور.

٤- مشاريع قيد التنفيذ أو الدرس أو التحضير:

أ- يتولى المجلس إنشاء المركز الوطني للتحكم والمراقبة لتشغيل ومراقبة معمل الإنتاج وشبكات النقل العامة ومحطات التحويل الرئيسية في جميع المناطق اللبنانية. المشروع ممول من الصندوق العربي ومن الدولة اللبنانية ويتوقع إنجازه في العام ٢٠٠٩.

ب: هناك دراسة للمخطط التوجيهي لقطاع الكهرباء لإنتاج الطاقة الكهربائية

٢ - مشروع الإرث الثقافي والتنمية المدنية

١- حيثيات وأهداف المشروع

باشرت الحكومة اللبنانية، منذ العام ٢٠٠١ بالتحضير لمشروع المحافظة على الإرث الثقافي والتنمية المدنية في خمس مدن تاريخية هي طرابلس وجبيل وصيدا وصور وبعبك. ويهدف المشروع عبر تحسين المواقع التاريخية والأثرية لهذه المدن إلى إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق تنمية إقتصادية محلية، كما يهدف إلى تقديم الدعم التقني اللازم لتنظيم وحماية وإدارة الإرث العمراني في لبنان.

يمول هذا المشروع من قبل البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والحكومة الإيطالية والحكومة اللبنانية. تبلغ قيمة الأشغال حوالي ٦٢ مليون دولار أميركي، وسيتم تنفيذها على مراحل خلال خمس سنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٩) وفيما يلي عرض لمكونات المشروع في مدينتي صيدا وصور وتفصيل عن تقدم العمل في كلتا المدينتين:

٢- مكونات المشروع

أ- مدينة صيدا القديمة

في الحيز المديني:

- تأهيل مداخل المدينة:

تأهيل شارع الشاكرية، واجهات المباني، أرصفة، تجهيزات...

تأهيل وترميم الواجهة البحرية لمدينة صيدا الممتدة من الجامع العمري الكبير حتى مدخل المدينة القديمة المقابل للقلعة البحرية، الأماكن العامة وواجهات المباني.

- تأهيل الحيز العام في المدينة التاريخية:

تأهيل ساحة باب السراي،

تأهيل واجهات الأسواق والأزقة الداخلية تأهيل وتمديد الشبكة الكهربائية تحت الأرض،

تأمين كافة اللوازم المدنية إنارة، إشارات للمشاة، مقاعد... تأمين مساحات خضراء.

- دعم تأهيل المباني السكنية التقليدية، ترميم خان القشلة.

في الحيز الأثري:

- تأهيل وحماية القلعة البرية بهدف تحسين خدمة استقبال الزوار وإدارتها في الدعم الإداري:

- دعم إنماء الاقتصاد المحلي والسياحة الثقافية ومشاركة القطاع الخاص.

ب- مدينة صور

في الحيز المديني:

- تأهيل الشاطئ الغربي:

تأهيل الساحات العامة والأرصفة،

إنشاء مواقف للسيارات،

تأهيل البنى التحتية،

تأهيل الشاطئ وإنشاء ممرات مشاة للتنزه،

تأهيل المساحات الخضراء،

تأمين كافة اللوازم المدنية إنارة، إشارات للمشاة، مقاعد...

- تأهيل الممر الواقع بين الموقع الأثري والمدينة التاريخية "الممر الثقافي":

ترميم مجموعة مبان ووضعها بتصرف المديرية العامة والبلدية لاستعمالها

لصالح التنمية الاقتصادية للمدينة،

تأهيل الساحات العامة والأرصفة،

تأهيل البنى التحتية،

تأمين كافة اللوازم المدنية إنارة، إشارات للمشاة، مقاعد...

- تأهيل منطقة مرفأ الصيادين:

إعادة ترتيب استعمالات الأماكن العامة،

تأهيل الساحات العامة والأرصفة،

ترميم واجهات المباني المطلة على المرفأ،

إنشاء مبنى جديد لنقابة الصيادين يتلاءم مع محيطه العمراني،

إنشاء مستودعات لمعدات الصيادين،

تأمين كافة اللوازم المدنية إنارة،

إشارات للمشاة، مقاعد...

تأهيل البنى التحتية والأرصفة.

- تأهيل منطقة ساحة البوابة:

إعادة ترتيب استعمالات الأماكن العامة،

تأهيل الساحات العامة والأرصفة،

ترميم واجهات المباني المطلة على

الساحة،

إنشاء مواقف للسيارات،

إنشاء سوق جديد للخضار والفاكهة،

تأمين كافة اللوازم المدنية إنارة،

إشارات للمشاة، مقاعد...

تأهيل البنى التحتية والأرصفة،

- تأهيل شارع الحمراء وساحة الحمام:

تأهيل الساحات العامة والأرصفة،

إنشاء مواقف للسيارات،

تأهيل البنى التحتية،

تأمين كافة اللوازم المدنية إنارة،

إشارات للمشاة، مقاعد...

في الحيز الأثري:

- توثيق استكمال الخرائط الأثرية لموقعي الآثار في المدينة: الميناء والبص،



أشغال قيد الإنجاز:

إنشاء وحدة فنية داخل البلدية لمتابعة تنفيذ المشروع،
دعم إنماء الاقتصاد المحلي والسياحة الثقافية ومشاركة القطاع الخاص والتواصل،
دعم السياحة الثقافية والمشاركة والتواصل مع القطاع الخاص.

أشغال قيد التحضير:

تأهيل منطقة مرفأ الصيادين،
تأهيل منطقة ساحة البوابة،
تأهيل شارع الحمراء وساحة الحمام،
ترميم وحماية المواقع الأثرية: الميناء والبص،
تأهيل وحماية المواقع بهدف تحسين خدمة استقبال الزوار وإدارتهما.

الثقافية ومشاركة القطاع الخاص،
أشغال قيد التحضير:

دعم تأهيل المباني السكنية التقليدية،
ترميم خان القشلة،
تأهيل وحماية القلعة البرية بهدف تحسين خدمة استقبال الزوار وإدارتها.

٤- تقدم العمل في مدينة صور:

الأشغال المنجزة:

وضع قانون بناء خاص لمدينة صور التاريخية،
تأهيل الشاطئ الغربي،
توثيق استكمال الخرائط الأثرية لموقعي الآثار في المدينة: الميناء والبص،
تأهيل الممر الواقع بين الموقع الأثري والمدينة التاريخية "الممر الثقافي"،

– ترميم وحماية المواقع الأثرية: الميناء والبص،

– تأهيل وحماية المواقع بهدف تحسين خدمة استقبال الزوار وإدارتهما.

في الدعم الإداري:

– دعم إنماء الاقتصاد المحلي والسياحة الثقافية ومشاركة القطاع الخاص والتواصل،

– دعم السياحة الثقافية والمشاركة والتواصل مع القطاع الخاص،
– إنشاء وحدة فنية داخل البلدية لمتابعة تنفيذ المشروع.

٣- تقدم العمل في مدينة صيدا:

أشغال قيد الإنجاز:

تأهيل الحيز العام في المدينة التاريخية،
تأهيل مداخل المدينة،
دعم إنماء الاقتصاد المحلي والسياحة



مشروع الإرث الثقافي، ساحة باب السراي - صيدا (قبل التأهيل)



مشروع الإرث الثقافي، ساحة باب السراي - صيدا (بعد التأهيل)



مشروع الإرث الثقافي، بيت المملوك - صور (قبل التأهيل)



مشروع الإرث الثقافي، بيت المملوك - صور (بعد التأهيل)

٣ - مشروع تطوير النقل الحضري في بيروت الكبرى

تحويل كامل شبكات البنى التحتية من مجاري مياه الشتاء وقساطل مياه الشفة وكابلات الكهرباء بتوتر منخفض ومتوسط وعال ومحطة تحويل للكهرباء وخطوط الهاتف. أعطي أمر المباشرة بالعمل في تشرين الثاني ٢٠٠٥ للتغيب عن الآثار، وفي آذار ٢٠٠٦ بدأ تنفيذ الأشغال. وبهدف تأمين السير على الموقع المذكور خلال تنفيذ الأعمال، جرى تقسيم الأشغال إلى ثلاث مراحل، هي:

بالإتجاهين وتخدم السير المحلي، للمشاة والمركبات، بمستوى أعلى من مستويات السلامة المرورية. تشمل الأعمال إستبدال جسر الحديد بجسرين علويين من الخرسانة السابقة الجهد للسير السريع، يتضمن كل منهما ٣ مسارب للسير بإتجاه الشمال و ٣ مسارب بإتجاه بيروت بعرض ١٢ متر ويطول ٦٠٠ متر بما فيها طول المنحدرات لكل جسر. كما تشمل إنشاء مستديرة تحت الجسرين وتأهيل الطرق الجانبية والأرصفة لتأمين حركة سير المشاة والمركبات المحلية، بما في ذلك

في اطار تنفيذ مشروع تطوير النقل الحضري في بيروت الكبرى، الذي ينفذه مجلس الإنماء والإعمار، يستمر العمل في الأقسام التالية الممولة من البنك الدولي والدولة اللبنانية بموجب القانون رقم ٥٠٥ تاريخ ١٦/٧/٢٠٠٣، وهي:

أ - الجسر العلوي في موقع الدورة:

يهدف المشروع إلى إزالة عنق الزجاجة على مسلك الأوتوستراد المتجه شمالاً وتأمين حركة السير السريع



٢٠٠٨.

ج- الممر السفلي في منطقة العدلية:

يهدف المشروع إلى تحسين إنسياب السير ورفع مستوى السلامة المرورية على الطريق الممتد من كورنيش بيار الجميل باتجاه بيروت وبالعكس، وتخفيف الزحمة السير على مستديرة العدلية.

تشمل الأعمال إنشاء نفق ذي مسربين للسير من كورنيش بيار الجميل باتجاه المتحف ومسربين آخرين بالاتجاه المعاكس. كما تشمل الأعمال تأهيل الطرق الجانبية وتحويل كامل شبكات البنى التحتية من مجاري مياه الشتاء وقساطل مياه الشفة وكابلات الكهرباء بتوتر منخفض ومتوسط وخطوط الهاتف.

أعطي أمر المباشرة بالأعمال في كانون الثاني ٢٠٠٦ للتنقيب عن الآثار، وفي أيار ٢٠٠٦ بدأ تنفيذ الأشغال ومن المنتظر انتهاء الأشغال في آخر عام ٢٠٠٨.

الجهد للسير السريع يتسع كل منهما لأربعة مسارب بعرض حوالي ١٥ م وبطول ٥٣٠ متر لكل جسر بما فيه طول المنحدرات. كما تشمل الأعمال تأهيل الطرق الجانبية وإستحداث مدخل للسير القادم من أنطلياس عن يمين المسلك المتجه نحو بيروت وتحويل كامل شبكات البنى التحتية من مجاري مياه الشتاء وقساطل مياه الشفة وكابلات الكهرباء بتوتر منخفض ومتوسط وخطوط الهاتف.

أعطي أمر المباشرة بالعمل في آذار ٢٠٠٦ للتنقيب عن الآثار، وفي أيلول ٢٠٠٦ بدأ تنفيذ الأشغال. وبهدف تأمين السير على الموقع المذكور خلال التنفيذ، جرى تقسيم الأشغال إلى ثلاث مراحل هي:

١. إنشاء جسر جديد بجانب الجسر الحديدي الذي كان قائماً ومن ثم تحويل السير عليه.

٢. إزالة الجسر الحديدي وإنشاء جسر جديد مكانه.

٣. تحويل السير على الجسرين الجديدين باتجاه بيروت وباتجاه الشمال ومن ثم تنفيذ أعمال الطرق الجانبية والأرصفة.

كان من المتوقع فتح الجسر الشرقي أمام السير خلال شهر حزيران، ولكن المجلس بصدد دراسة تمديد مهلة التنفيذ على ضوء أحداث أيار ٢٠٠٨ وينتظر انتهاء الأشغال في آخر عام

١. إنشاء جسر جديد بجانب الجسر الحديدي الذي كان قائماً ومن ثم تحويل السير على الجسر الجديد، وهو حالياً قيد الإستعمال.

٢. فك الجسر الحديدي وإنشاء جسر جديد مكانه. ويقوم المتعهد حالياً بتنفيذ الأعمال المرتبطة بهذا الجسر.

٣. تحويل السير على الجسرين الجديدين باتجاه بيروت وباتجاه الشمال ومن ثم تنفيذ أعمال الطرق الجانبية والأرصفة.

كان من المتوقع فتح الجسر الشرقي أمام السير خلال شهر حزيران، ولكن المجلس بصدد دراسة تمديد مهلة التنفيذ على ضوء أحداث أيار ٢٠٠٨، وينتظر انتهاء الأشغال في آخر صيف ٢٠٠٨.

ب - الممر العلوي في منطقة أنطلياس:

يهدف المشروع إلى إزالة عنق الزجاجة على مسلك الأوتوستراد المتجه شمالاً وتأمين حركة السير السريع بالاتجاهين وتخصيم السير القادم من أنطلياس بحيث يدخل عن يمين المسلك المتجه نحو بيروت وفق المعايير العالمية بدلاً من اعتماد يسار هذا المسلك.

تشمل الأعمال إستبدال جسر الحديد المؤلف من مسربين باتجاه الشمال بجسرين علويين من الخرسانة السابقة



مشروع تطوير النقل الحضري - جسر الدورة



مشروع تطوير النقل الحضري - جسر انطلياس



مشروع تطوير النقل الحضري - نفق العدالة



١(أ)- المدفوعات من ٠٣/١ حتى
٢٠٠٨/٠٤/٣٠

من العام ٢٠٠٨ الى لجنة تدقيق ديون الإستثمارات في وزارة المالية ١٨ جدولاً بقيمة تعويضات إستثمارات إجمالية بلغت ٢,١٥٣,٩٥٨,٢١٠ ليرة لبنانية وبلغ عدد أصحاب الحقوق المستفيدين من هذه التعويضات ١٣٩ مستفيداً؛ علماً بأن أمر إستكمال صرف رصيد هذه التعويضات مرتبط بتقديم أصحاب الحقوق المستندات اللازمة لهذا الشأن.

بالتنفيذ. ويسعى المجلس في كافة المشاريع الإنمائية المكلف بتنفيذها من قبل مجلس الوزراء باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للقيام بعمليات الإستثمار بما في ذلك خطوات التخمين والإستئناف وتأمين الإعتمادات اللازمة لسداد تعويضات الإستثمار للأفراد والهيئات المعنوية المشمولة أملاكها بأي نوع من أنواع الإستثمار .

وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤ تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٨ المتعلق بعرض وزارة المالية لموضوع ديون الإستثمارات والذي وافق بموجبه على تفويض معالي وزير المالية إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية مخصصة حصراً لدفع تعويضات إستثمار بقيمة ١٨٣,٨٥٦,٢٧٧ دولار أميركي، منها تعويضات إستثمارات عائدة لمجلس الإنماء والإعمار بقيمة ٢٥٨,١٨٣,٨٥٦ دولار أميركي تعود لمشاريع مختلفة، كلف المجلس بتنفيذها، أحال مجلس الإنماء والإعمار خلال شهري آذار ونيسان

تطبيقاً لمبدأ إعلام الرأي العام اللبناني دورياً بمسار العمل الإنمائي الذي يضطلع به المجلس، أنفق المجلس مبلغ ٧٧,٧٤١,٠٣٣ دولار أميركي خلال شهري آذار ونيسان من العام ٢٠٠٨ على قطاعات أساسية منها: الإتصالات، التعليم العام، التنمية الاجتماعية، الزراعة والري، الصحة، الطرق والأوتوسترادات، النقل المشترك، الكهرباء، المطار، المباني الحكومية، النفايات الصلبة، مياه الشرب، الصرف الصحي بالإضافة الى قطاعات مختلفة. تعود هذه الإنفاقات للمشاريع الجاري تنفيذها فضلاً عن أعمال ترميم وتأهيل بنى تحتية واجتماعية ومرافق عامة تضررت خلال حرب تموز ٢٠٠٦.

١(ب)- متابعة صرف تعويضات
الإستثمارات:

من المهام المنوطة بمجلس الإنماء والإعمار، إستثمار الأملاك الخاصة العائدة للمشاريع المنوي تنفيذها. وتشكل هذه الخطوة مرحلة أساسية تسبق إطلاق المشروع والمباشرة



٢- رئيس المجلس يتفقد أشغال البنى التحتية في بيروت

في إطار تفقد ورش العمل القائمة في بيروت، واستكمالاً لجولته الميدانية السابقة في منطقة الأشرفية، قام رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر يرافقه ممثلون عن الاستشاريين والمتعهدين المعنيين بتفقد أشغال مشروع الواجهة البحرية والبنى التحتية في كورنيش المزرعة، بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٨.

انطلقت الجولة من كورنيش عين المريسة وصولاً إلى منطقة الكولا. وقد اطلع الجسر وفريق عمل المجلس على سير العمل في هذين المشروعين. كما التقى في نهاية الجولة ممثلي مختلف وسائل الإعلام الذين رافقوه خلال الزيارة الميدانية، وعرض لهم مراحل تقدم العمل في المشروعين، ورد على أسئلتهم مؤكداً على التنسيق مع المحافظ وإدارة السير وعلى أن الورش تتابع أعمالها. وأشار إلى أن العمل في الواجهة البحرية ينتهي خلال فصل الصيف وأن جسر البربير سيزال لاحقاً.



المهندس الجسر خلال جولة تفقد الأشغال في كورنيش المزرعة



٢ - مشاركة مجلس الإنماء والإعمار في معرض إعادة إعمار لبنان ٢٠٠٨ من ٣ حتى ٧ حزيران ٢٠٠٨

المواطنين والمهندسين وتم تزويدهم بمختلف مطبوعات المجلس.

كان لهذه المبادرة ايجابياتها التي تمثلت في اشتراك مؤسسة عامة رسمية للمرة الاولى في هذا المعرض الدولي جنبا الى جنب مع شركات عارضة لبنانية وعربية وأجنبية. وقد ساهم فريق عمل من المجلس في تأمين حضور دائم خلال فترة المعرض. وقد حفزت هذه المبادرة فريق العمل على اقتراح تطوير نوعية اشتراك المجلس مستقبلاً في معارض مماثلة بغية تظهير الصورة الحقيقية لعمل المجلس في المجالين التنموي والإعماري في مختلف مناطق لبنان.

وقد شارك مجلس الإنماء والإعمار في هذا المعرض عبر جناح عرض فيه مجموعة من اللوحات الإرشادية التي تمثل نماذج للمشاريع التي ينفذها في مختلف القطاعات . كما عرض آخر تقرير لتقدم العمل ٢٠٠٧، باللغات الثلاث، والنشرات الدورية الأربعة باللغتين العربية والفرنسية، فضلاً عن كتيبات عن مشاريع الإرث الثقافي والصرف الصحي وإرشادات لاستخدام عدادات الوقوف. كما ترافقت هذه اللوحات الإرشادية بعرض بصري دائم Presentation لمجمل هذه المشاريع. وتفقد الجناح معالي وزير الأشغال العامة والنقل المهندس الاستاذ محمد الصفدي ومنظمو المعرض. كما زار الجناح عدد كبير من

بالتعاون مع الشركة الدولية للمعارض IFP ومع غرفة بيروت وجبل لبنان واتحاد الغرف اللبنانية، انطلقت في ٢٠٠٨/٦/٣ فعاليات "معرض إعادة لبنان ٢٠٠٨" الذي تمثلت أهدافه بالتالي:

١- استنهاض القطاع الخاص اللبناني العربي والأجنبي.

٢- تفعيل مشاركته في إعادة العافية للاقتصاد اللبناني.

٣- توطيده للعلاقات التجارية والاقتصادية بين لبنان وشركائه الاقتصاديين.

٤- التركيز على محاور الإعمار والاستثمار في لبنان ودور القطاع الخاص اللبناني والعربي.

٥- توفير فرص إقامة مشاريع مشتركة لا يمكن إقامتها من دون الأسواق الكبيرة.

٦- تحرير الاقتصاد الأمر الذي من شأنه زيادة فعالية الانتاج.

٧- توليد آليات المنافسة في كل القطاعات.

٨- فتح الاقتصاد أمام دخول الشركات العربية والأجنبية، بما يساهم في توسيع القاعدة الانتاجية للدول كافة.



وزير الأشغال العامة والنقل في زيارة لجناح المجلس في معرض إعادة إعمار لبنان ٢٠٠٨



٤ - مشاركة المجلس في المؤتمر الثاني عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب

للدولة اللبنانية.

وقد شارك في هذه الجلسة كل من الأستاذ نبيل عيتاني (إيدال)، الدكتور عبد المنعم يوسف (وزارة الاتصالات)، الأستاذ برنار تنوري (المستثمرين العرب)، والأستاذ أولف بجورو (المستثمرين الأجانب).

للدولة في بلد مثل لبنان، يجب أن يتناغم مع قدرات القطاع الخاص وتطلعاته، وعلينا بالتالي، أن نبرز المزايا التفاضلية لكل منطقة وتعزيزها ومنح القطاع الخاص فرصاً استثمارية جديدة فيها. فبدون فتح الأفاق أمام القطاع الخاص، لا يمكن أن نتصور تنمية شاملة تمولها خزينة الدولة، نظراً لطبيعة نظامنا الاقتصادي بالدرجة الأولى ونظراً للإمكانيات المالية المحدودة

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ فؤاد السنيورة، ممثلاً بوزير الاقتصاد سامي حداد، انعقد بين ١٩ و ٢٠ حزيران ٢٠٠٨، المؤتمر الثاني عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي ببيروت.

ترأس رئيس المجلس المهندس نبيل الجسر الجلسة الثانية، وعنوانها الاستثمار في لبنان. وشارك فيها بورقة عمل ميز فيها بين ثلاثة أوجه من العلاقة بين مؤسسة عامة كمجلس الإنماء والإعمار والمستثمرين من القطاع الخاص سواء كانوا لبنانيين أو عرباً أو أجانب. وحدد الوجهين الأولين المتعلقين مباشرة بتأدية الخدمات العامة، وهما:

علاقة رب العمل، الممثل بالدولة، بالمقاول الذي يعهد إليه بتنفيذ مشروع محدد في نطاق الخدمات العامة،
الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال يتعلق إجمالاً بتأدية إحدى الخدمات العامة.

أما الوجه الثالث، فيتعلق بالاستثمار بشكل عام؛ أي دور القطاع العام في فتح آفاق الاستثمارات الخاصة وذلك في قطاعات لا تتعلق بالخدمات العامة كالصناعة والسياحة والزراعة والخدمات.
وخلص الجسر إلى أن الإنفاق الاستثماري



رئيس المجلس يترأس الجلسة الثانية في المؤتمر

٥ - المجلس يشارك في حفل إطلاق كتاب "التربية إنماءً وإعماراً"

بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٨، شارك مجلس الإنماء والإعمار، ممثلاً برئيسه المهندس نبيل الجسر ونائبه د. الآن قرداحي ورؤساء الإدارات وفريق عمل المجلس، في الحفل الذي دعا إليه وزير التربية والتعليم العالي الدكتور خالد قباني لإطلاق كتاب "التربية إنماءً وإعماراً". وبعد كلمتين لكل من مسؤول الوحدة الهندسية في الوزارة، ومعالي الوزير قباني، ألقى المهندس الجسر كلمة تمحورت حول عمل المجلس في إنجاز الأبنية المدرسية الرسمية من العام ٢٠٠١ ولغاية ٢٠٠٨. وأكد فيها أن إنجازات وزارة التربية والتعليم العالي، على صعيد الإنشاء والتجهيز كما على صعيد المناهج والوسائل والبرامج، كانت ترجمة لرؤية وطنية هدفت إلى إعداد الموارد البشرية التي يحتاجها برنامج النهوض الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما ذكر بأهم مشروعين أنجزهما المجلس لصالح الوزارة: مدينة رفيق الحريري الجامعية والمبنى الجديد للوزارة. وختم شاكرًا أشقاء لبنان وأصدقاءه الذين وقفوا بجانبه دوماً وخاصة بعد العدوان الإسرائيلي الأخير.



٦ - المجلس يشارك في ورشة عمل اقليمية بشأن فعالية العون

شارك رئيس إدارة التخطيط والبرمجة في مجلس الإنماء والإعمار د. إبراهيم شحرور في ورشة العمل الإقليمية بشأن فعالية العون التي عُقدت في ٢٤ و ٢٥ حزيران ٢٠٠٨، في مقر البنك الإسلامي في جدّة والتي شارك فيها ممثلون عن : لبنان، الأردن، سوريا، قطر، المملكة العربية السعودية، عُمان، تركيا، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي، الصندوق الكويتي، صندوق أوبك، البنك العربي للتنمية الإفريقية، البنك الإفريقي للتنمية، صندوق النقد العربي، البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

كان الهدف الأساسي من ورشة العمل هو التحضير لـ "المنتدى الثالث عن فاعلية العون" الذي سيعقد في أكرا (غانا) من ٢ إلى ٤ أيلول ٢٠٠٨. والغرض من المنتدى هو المراجعة في منتصف المدة لتنفيذ إعلان باريس.

تجدر الإشارة إلى إن الجهات المانحة للتمويل، سواء كانت دولاً أو مؤسسات، اهتمت، دوماً، بمدى فاعلية العون التنموي المقدم للدول المتلقية للتمويل. لكن معظم هذا الاهتمام كان يتركز على التصميم الفني وعلى الجدوى الاقتصادية للمشاريع الممولة. غير أن هذه الجهات أدركت أن مليارات الدولارات التي أنفقت لم تحدث سوى اثر محدود على مستوى الفقر في الدول النامية. وقد جاءت مبادرة الأمم المتحدة المتعلقة "بالأهداف الإنمائية للألفية" لتسلط الضوء على موضوع الفاعلية، خاصة أن هذه الأهداف الإنمائية قابلة للقياس الكمي مما شجع على استحداث أساليب جديدة تمكن من تقييم مدى فاعلية العون.

بدأ هذا الموضوع يكتسب المزيد من الأهمية "الشعبية" بعد عقد سلسلة من الاجتماعات الدولية بشأنه أهمها في واشنطن (2002) ومونتري (2002) وروما (2003) ومراكش (2004) وهانوي (2007)

إلا أن المحطة الأبرز في هذه المسيرة كانت منتدى باريس العالي المستوى (2005) الذي ساهم فيه أكثر من ١٠٠ جهة من الحكومات والبنوك الثنائية والمتعددة الأطراف والوكالات المانحة.

إن أبرز ما جاء في إعلان باريس هو:

(أ) تحديد المبادئ التي تعرّف على أساسها فاعلية العون،

(ب) تحديد مؤشرات قياس التقدم المحرز من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ على المستوى الوطني ورصده على المستوى العالمي.



١ - حماية البيئة

مقدمة

يتميز لبنان بغناه بالمياه في منطقة تعرف مناخاً جافاً على وجه الإجمال، وهو معرض كي يفقد هذه الميزة، ويجد موارده المائية تشح يوماً بعد يوم، ومياهه تتلوث أكثر فأكثر، إذا لم يتم اللجوء إلى حلول جذرية فورية لهذه المشاكل.

ولا تزال الأجيال السابقة تتذكر زمناً كانت فيه الطبيعة تكتسي حلة خضراء زاهية، وكانت مياه الأنهر أكثر تدفقاً ونظافة، وكانت الشواطئ النظيفة متخالصة لتاريخه من خطر التلوث. في تلك الفترة بالذات، كان المرء يستطيع أن يشرب دون أي خطر من مياه الينابيع التي تعج بها الطبيعة. غير أن الأمور تغيرت كثيراً خلال العقود الأخيرة، فقامت المؤسسات المعنية بدق ناقوس الخطر أكثر من مرة.

أسباب تلوث المياه وظروف تطورها

ثمة أسباب رئيسية لتطور التدهور البيئي، نذكر منها حركة التمدن التي غزت المناطق والغياب المتدرج للغطاء النباتي وللغابات اللذين يحدان بشكل كبير من حجم التسربات، ومن تغذية الآبار الجوفية بالمياه، ويسببان السيول والفيضانات وانجراف التربة. وقد ساهمت العوامل الديموغرافية من جهتها بتأزيم الوضع؛ فخلال فترة الأحداث، حصل عدد كبير من

التحركات السكانية نحو بعض المناطق التي لم تكن تملك لا أنظمة للصرف الصحي ولمعالجة مياه الصرف الصحي، ولا مصادر إضافية ضرورية للمياه؛ ونتج عن ذلك تصريف عشوائي وهائل لمياه شديدة التلوث أصابت البيئة الطبيعية والساحل على حد سواء.

وقد أدى ضخ المياه بشكل كثيف في المناطق الساحلية إلى خفض مستوى المياه الجوفية، وإلى تسرب لمياه البحر؛ وبالرغم من إمكانية صد هذه الأخيرة خلال موسم الأمطار من خلال إعادة تغذية المياه الجوفية، فإن المشكلة تظهر مجدداً خلال موسم الجفاف وتزيد مع الاستثمار المستمر للمياه الجوفية.

ويلاحظ في المناطق الزراعية، ولا سيما في البقاع، أن المياه الجوفية تتلوث أيضاً جراء الإستعمال الفوضوي للمخصبات التي تحتوي النيتروجين والفوسفور؛ وزاد من المشكلة ضخ المياه الفوضوي لأغراض الري. هذه المركبات من النيترات والفوسفات هي أيضاً مضرّة للمياه السطحية لأنها تساهم في انتشار الطحالب، مما يؤدي إلى انخفاض في معدلات الأوكسجين في المياه، فيضرب بالأنواع النباتية الأخرى ويؤدي إلى اختفائها. هذه الظاهرة تعرف بـ Eutrophisation ويُمكن أن نعاينها في بحيرة سدّ القرعون.

وأخيراً تجدر الملاحظة أن المناطق

البيئة ميدان ذو أوجه عديدة، والمشاكل التي تطرحها صعبة التحديد بسبب تشعبها. من هنا فإن حماية البيئة وتحسينها والحفاظ عليها مسألة مهمة وعملية تمتد على المدى الطويل، مما يتطلب جهوداً حثيثة وتضحيات كبيرة. فربحية هذا القطاع اجتماعية أولاً ولا تظهر مفاعيلها بشكل مباشر؛ بالإضافة إلى ذلك، تفاقمت المشاكل المتعلقة بتدهور البيئة واستفحلت خلال العقود الأخيرة؛ مما يفسر جزئياً أن هذا القطاع إذا أُولي أهمية أكثر من السابق، فإنه يأخذ اليوم اهتماماً كبيراً، خاصة وأن البلدان المانحة تفرض في كل مرة دراسة حول الوقع البيئي قبل أن تعطي الموافقة الأخيرة على تمويل مشروع ما.

مكافحة التلوث بجميع أشكاله، وإدارة ومعالجة النفايات المنزلية والصناعية والصحية، ومعالجة مياه الصرف الصحي وتكريرها، وتنظيف الشاطئ... كلها مشاكل مستفحلة ومزمنة، وتحتاج إلى التدخل المستمر والمتنبيه للدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه مهما كان قدر الجهد العام، فسيبقى غير كافٍ إذا لم يُستكمل بصحوة ضمير من قبل المواطن، فيظهر شعوراً مدنياً متطوراً لتعزيز فعالية عمل الدولة.

هذا المقال الأول مخصص لموضوع الصرف الصحي وللمشاريع المنفذة أو في طور التنفيذ في هذا الإطار.



تغطّي كلّ الساحل اللبناني نُفُذت، وأخرى قيد التنفيذ أو قيد التحضير. تقع هذه المشاريع في العبداه (سهل عكار) وطرابلس وشكا والبترون وجبيل وكسروان وشمال بيروت الكبرى والغدير والحيه وصيدا والصرفند وصور. في المناطق الداخليّة: أهمّها في بعلبك وزحلة وجبّ جنين وصغيبين والنيطيّة. كما أنّ هناك مشاريع أخرى مخطّط لتنفيذها في بشريّ والضيّه وقرطبا وحراجل ومشمش ومجدل عنجر وإهدن.

وبالطبع، فهذه المشاريع تشمل محطات التكرير وشبكات الصرف الصحيّ التابعة لها؛ أمّا التمويل فهو مؤمن من مصادر عربيّة ودوليّة مختلفة، ومن الدولة اللبنانيّة بشكل جزئيّ. ويمكن للقارئ المهتمّ بهذا الموضوع أن يطلع على تقرير العمل الصادر عن مجلس الإنماء والإعمار للحصول على المعلومات المتعلقة بمراحل تنفيذ هذه المشاريع وكلفتها وتاريخ وضعها في الخدمة.

خاتمة

لا شك أنّ برنامج الصرف الصحيّ للدولة طموح للغاية؛ وهو يغطي القسم الأكبر من الأراضي اللبنانيّة، في حين أنّ هذه التغطية تبلغ في بعض البلدان المتطوّرة، نسبة ٤٠٪. أمّا الباقي فيتمّ معالجته من خلال صرف صحيّ مستقلّ كالحفرة الصحيّة.

وعند تحقيق هذا البرنامج بأكمله، يكون لبنان قد قام بخطوة مهمّة في اتجاه استعادة بيئة سليمة؛ فلن يكون هناك تصريف مياه أسنة غير مكرّرة في البحر أو الأنهر، وسيتمّ القضاء على تلوث مصادر المياه والبيئة الطبيعيّة نهائيّاً.

لكن، كما أشرنا آنفاً، ستعتمد حماية البيئة برمتها على إدارة النفايات الصلبة بأشكالها المختلفة وعلى معالجة تلوث الهواء. وأخيراً، علينا التأكيد أنّ مشاركة المواطن في حماية البيئة أساسية، وتتطلب القيام بحملات توعية متتالية. وهذا الشقّ من الموضوع سنتناوله في العدد المقبل من النشرة.

الصناعيّة لا تشذ عن ظاهرة التلوّث؛ إذ يكفي أن نراقب لون مياه الأنهر المجاورة لنعرف فداحة المشكلة.

الإجازات

الأجوبة التي يجب أن نعطيها لمختلف أنواع تلوث المياه هي بالطبع من مسؤوليّة الدولة، التي أخذت منذ عقود مبادرة لوضع تشريع مناسب وتأمين البنى التحتيّة اللازمة من خلال مؤسّساتها.

ويعود القسم الأكبر من هذه الأعمال المبرمجة والمنفذة إلى مجلس الإنماء والإعمار الذي يتعاون مع الوزارات المعنيّة لإدارة مشاكل الصرف الصحيّ وتنقية المياه عبر وضع مشاريع كاملة وتصميمها وتنفيذها. تستند هذه العمليّة إلى المخطط التوجيهي للصرف الصحيّ الذي وضع في العام ١٩٨٢، وعُدّل في العام ١٩٩٤. يأخذ هذا المخطط بعين الاعتبار مورفولوجيّة البلد والتمركز المدني على السفح الغربي لجبل لبنان. لذلك، لحظ المخطط البنود التاليّة:

إنشاء ما يفوق عشر محطات تكرير على الساحل من أجل معالجة مياه الصرف الصحيّ الناتجة عن التجمّعات السكانيّة تلك؛ تنفيذ هذه المحطات يؤدي إلى تكرير المياه المبتدلة الناتجة عن ٦٥٪ من السكان؛ كما أنّه كان من المتوقع خلال المرحلة نفسها بناء محطات بالقرب من المدن الرئيسيّة داخل البلاد من أجل معالجة مياه الصرف الصحيّ التي لا يمكن جرّها إلى الساحل؛ بعد تنفيذ المرحلة الأولى، تكون ٨٠٪ من حاجات السكان المقدرة للعام ٢٠٢٠ قد سُدّت، وفي المرحلة الثانية يُفترض إنشاء عدد كبير من المحطات في مناطق داخليّة، ولكن ذات حجم استيعابي صغير، وذلك لتلبية حاجات التجمّعات السكانيّة الصغيرة. ومن الضروري أن نبيّن أنّ هذه المحطات لا يمكن تشغيلها إلاّ إذا تمّ العمل بالتوازي على إنجاز شبكات الصرف الصحيّ المتّصلة بالمحطات، وشبكة تصريف المياه المعالجة، التي تصل المحطات بالبحر بالنسبة للمحطات الساحليّة، ومن المحطات وصولاً إلى الأنهر بالنسبة إلى المناطق الداخليّة.

حاليّاً، يتبلور برنامج الصرف الصحيّ كالتالي: على طول الشاطئ اللبناني: هناك مشاريع صرف صحيّ

١ - صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يسهم في تفعيل الصناعة السياحية في الميناء - طرابلس

المعلومات السياحية وقيمتها ٥٥,٢٠٠ يورو، الذي تأسس حديثاً لإنعاش السياحة في منطقة الميناء، المتنفس الأهم لمدينة طرابلس والشمال عموماً. أما المشاريع الثلاثة الأخرى، فهي في طور التنفيذ: أولاً تطوير الأسواق القديمة في الميناء (١٢٢,٠١٠ يورو) وثانياً تأهيل سوق الحرفيين وهو من أجمل الأسواق القديمة (١٦٢,٤٣٩ يورو) وثالثاً مساعدة الصيادين عبر شراء مركب إنقاذي لهم (١٠٨,٣١٠ يورو)”.
وختاماً عبر علم الدين عن امتنانه لهذا التعاون المثمر، فتقدم بالشكر لرئيس مجلس الإنماء والإعمار ولصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعاملين فيه، ومن خلالهم للممول الإتحاد الأوروبي، ولكل الفعاليات الأهلية في الميناء الحبيبة.

تقديم مقترحات مشاريع مصاغة وفق معايير دولية، بالتعاون مع الصندوق، لقيت الدعم والتمويل من قبل الإتحاد الأوروبي”. وفي الإجمال، يعتبر علم الدين “أن الصندوق ساهم في مساعدة البلدية على تفعيل قدرات التواصل مع المجتمع الأهلي، وعلى تعزيز إمكانياتها لتحديد المشاريع، ومن ثم لطرح المناقصات لتنفيذها. إنها تجربة غنية أرجو أن تتبناها البلديات الأخرى كي تتمكن من تحقيق مشاريع تنموية طموحة في المستقبل القريب لما لهذا الأمر من منفعة عامة تعود على المجتمعات المحلية خاصة ولبنان عامة”.
”لقد أنجزت البلدية الدراسات المطلوبة لأربعة مشاريع؛ وبذلك خطت خطوة نحو تأمين التمويل اللازم لها. وقد تحقق المشروع الأول منها، وأعني مركز

تجربة التعاون المشترك بين بلدية الميناء في طرابلس وصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجلس الإنماء والإعمار نموذج يُحتذى به؛ لذا رغب رئيس بلدية الميناء السيد عبد القادر علم الدين تزويد “النشرة” بشهادته عن هذه الشراكة:
”أدركتُ عبر تجربتي الطويلة في الشأن العام أن عملية الإنماء تتحقق بالدرجة الأولى بوضع خطط وأهداف واضحة وقابلة للتحقيق، وفي الدرجة الثانية من خلال العمل الدؤوب الذي لا يستثني أحداً. أما العمل المشترك بين صندوق التنمية وبلدية الميناء المتمثل بتوفير التمويل اللازم من الإتحاد الأوروبي لإنجاز أربعة مشاريع بدأ العمل بها، فهو عبء أساسية أخرى أجدها مناسبة للتنويه بها. فقد تيقنتُ من أن تحقيق التنمية يتم عبر سياسة الخطوة خطوة، وأن آليات العمل المشترك بين الجهات المانحة والبلدية لا بد من تحديد مواصفاتها منذ البداية والالتزام بإتباعها. وهنا يأتي دور صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي وفر لنا السبل والهيكلية المناسبة لشراكة متينة مع الجهة المانحة أي الإتحاد الأوروبي”. ويرى السيد علم الدين “أن أية عملية تواصلية حقيقية لا تتم إلا عبر أطر مشتركة مقبولة من قبل الطرفين؛ وهذا ما تم فعلياً عبر الدور الفعال والمنهج للصندوق الذي ساعد البلدية على إشراك المجتمع الأهلي وفعاليات الميناء، وأعني الجمعيات والفعاليات السياسية والاجتماعية والرياضية والدينية، في التوافق على أهداف محددة للشأن التنموي، والسعي لتحقيقها عبر مشاريع ذات جدوى. تمثلت الخطوة التالية في



مركز الميناء للمعلومات السياحية